موقف الملك فيصل بن الحسين من الشعائر الحسينية
حادثة الكاظمية ١٩٢٧»أنموذجا

ا. م. د. سيف عدنان ارحيم القيسي
الجامعة العراقية-كلية الآداب

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
www.arbnj.com
ربيع الاول - ١٤٤٥ هـ ,تشرين الاول - ٢٠٢٣ م

الملخص البحث

يتلخص البحث الى قسم البحث على ثلاث محاور: المحور الأول تناول موقف الملك فيصل من الطائفة الشيعية، في حين تناول المحور الثاني تفجر الاوضاع في الكاظمية، في حين ختم المحور الثالث سياسة الملك فيصل تجاه معالجة احداث الكاظمية.

الكلمات المفتاحية: الملك فيصل، الشعائر الحسينية، حادثة الكاظمية.

iniessuH-lA eht no ecnatS s‘niessuH nib lasiaF gniK esaC a sa 7291 ayimihdaK-lA fo tnedicnI ehT :slautiR ydutS

Assistant Professor Dr. Saif Adnan Arheem Al-Qaisi
.University of Baghdad - College of Arts

Abstract:

The research is divided into three main axes: The first axis discusses King Faisal’s stance towards the Shia community while the second axis examines the eruption of events in Al-Kadhimiya. The third axis concludes with King Faisal’s political strategy in handling the Al-Kadhimiya incident.Keywords: King Faisal Husseini rituals Kadhimiya incident.

Keywords: King Faisal Husseini rituals Kadhimiya incident.

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

تمهيد:

ان الكتابة عن زيارة الأربعين تفتح للباحثين والمهتمين بالشأن التاريخي على وجه الخصوص آفاقا واسعة للاطلاع على الكم الهائل من الاحداث والتطورات التي لم يطلع عليها الكثير من الباحثين وما أن يقترب موعد مؤتمر زيارة الأربعين إلا وتدفع الباحثين وتحرك الكوامن البحثية للتنقيب واقتفاء الأثر هنا وهناك ليقدم مادته البحثية للمشاركة في المؤتمر وليقدم صورة أو حادثة ربما لم يشاهدها أو يسمع بها الكثير من المهتمين بإرث زيارة الأربعين، وأنا منهم.

قسم البحث على محورين:

المحور الأول تناول موقف الملك فيصل من الطائفة الشيعية،

في حين تناول المحور الثاني تفجر الاوضاع في الكاظمية ,

في حين ختم المحور الثالث سياسة الملك فيصل تجاه معالجة احداث الكاظمية.

المحور الأول:

بوصفي باحثًا في تأريخ العراق المعاصر احاول تسليط الضوء على موقف الحكومات العراقية المتعاقبة من زيارة الأربعين ولأسلط الضوء هذه المرة على موقف النظام الملكي من زيارة الأربعين ولاسيما موقف الملك فيصل بن الحسين في التعامل مع الطائفة الشيعية ومحاولاته أن يقيم أوثق الصلات بأبرز زعماء الطائفة وأكثرهم نشاطا، ومن المهم أن نشير إلى ان الملك قد أقام خطة للاتصال بزعماء الشيعة من وراء ظهر البريطانيين في اطار سياسته التي كانت ترمي إلى الضغط عليهم بهدف تحقيق

بعض المكاسب للعراق ولم يكن البريطانيون مرتاحين بالطبع من هذه السياسة التي أجاد اداءها كما تشير إليه الدلائل ففي رسالة للمس بيل سكرتيرة المندوب السامي بينت تلك الاتصالات بالقول:»وكان الملك فيصل في الوقت نفسه يحاول الاتصال بالعلماء الشيعة بصورة مغلوطة وبخلاف مشورة أحسن اصدقائه بمن فيهم رئيس وزرائه، لقد لعبوا اللعبة بأعمق ما يستطيع هو أن يلعبها»(التكريتي، ١٩٩١،ص٢٧٢).

إن ما دفع فيصل للتفكير جديا هو البحث عن مكامن الفجوات في المجتمع العراقي لاسيما وان مراحل تاريخ العراق منذ نهاية الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني ثم تشكيل الدولة العراقية خلق فجوة عميقة يجب العمل على ردمها وتجاوزها وهي الطائفية السياسية أو البحث عن معالجات لحالة الاقصاء والتهميش التي عانت منها الطائفة لشيعية في العراق طوال قرون، ومن موقعه حاول فيصل العمل على تحقيق التوازن بين الفصائل المتنافسة في المجتمع العراقي (دافيس،٢٠٠٨،ص٩٣).

وفي سبيل التقارب مع الطائفة الشيعية , كان الملك فيصل يقوم بزيارات منتظمة للمناطق الشيعية ولاسيما للعتبات المقدسة وأبقى على قنوات التواصل مفتوحة مع زعماء الطائفة، وقام شخصياً بالتشجيع على إنشاء نظم إدارة المياه والري في بلدات العتبات المقدسة وقام بتدشينها بنفسه، من المؤكد ان فيصل لم ينجرف وراء التوترات الطائفية السائدة في العراق، ولم ينحز بوعي إلى أي طرف في الانقسام الطائفي، فهو كان يعلم أن هدفه كان بناء هوية وطنية متماسكة لا يمكن أن تحقق أبداً إذا شعر السكان بالاغتراب عن حكومتهم، لقد دافع عن توظيف الشيعة في الحكومة وفي

كثير من الاحيان ضد رغبات وزرائه، فضلا عن ذلك العداء الذي يكنه العديد من كبار رجال الدولة لتقاليد الشيعة وعقائدهم (علاوي، ٢٠٢٢،ص٦٥٥-٦٥٦).

كان الملك فيصل الأول يدرك حقيقة الطائفية السياسية التي عمقها الاحتلال العثماني للعراق(١٥٣٤-١٩١٨)، فيذكر عبدالكريم الآزري الوزير في العهد الملكي سياسة الملك فيصل لمعالجة تلك الفجوة: "بأن الملك كان يحاول الاعتماد بالدرجة الأولى على تعميم التعليم العصري في جميع انحاء العراق، وعلى تشكيل مدرسة الموظفين في حل هذه المشكلة بما سيهيؤه التعليم لجميع الفئات من مؤهلات تمهد لاشتراك الجميع في الحكم وأجهزته وفي السلطة السياسية اشتراكاً فعالا, ثم تقدم الملك فيصل الأول بعدد من المقترحات الأخرى اذكر منها اقتراحات بتوحيد أيام الصيام والإفطار وكذلك بتعمير العتبات المقدسة، ومقارنته بين وضع رجال الدين من السنة ورجال الدين من الشيعة فأنها جديرة بالتأمل والتفكير، لكن كان الملك وحيدا في شعوره بضرورة تصحيح هذه الأخطاء وأراد ان يعمل شيئا من اجل انصاف الشيعة ولكن حسب ما يظهر لقي معارضة شديدة لمشروعه بتقسيم الاوقاف بين الطائفتين»(الازري، ١٩٩١،ص٣٠-٣٢).

المحور الثاني:

أولى فيصل التعامل بالحذر نفسه وأبدى الحرية للمعزين باستشهاد الإمام الحسين بن علي عليه السلام والتي وجد فيها الشعيرة المهمة لدى الطائفة الشيعية وضرورة الحذر في التعامل مع ما يمس مشاعر الطائفة من الحوادث التي يتعرضون لها ولاسيما المضايقات من قبل الحكومات أو الاجهزة الامنية ومن اهم الحوادث التي دفعت الملك فيصل ان يتعامل بحذر مع طقوس الطائفة الشيعية كونهم يشكلون

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

أغلبية لا يمكن تجاهل دورها في العراق ومن اهم الحوادث حادثة الكاظمية الاولى عام ١٩٢٧ أو كما يسميها أهالي الكاظمية بـ (دكة الصحن) (الاسدي،ج١ ، ٢٠١٣، ص١٦٨)

ففي عام ١٩٢٣ حددت الحكومة العراقية يوم العاشر من شهر محرم من السنة الهجرية عطلة رسمية,وهو اليوم الذي يصادف ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي عليه السلام في عام ٦١/ هـ (وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٠-١٩٢٢، ١٩٣٤، ص١٨٤) الذي درج الشيعة في العراق على اقامة مراسيم تعزية تخليداً لهذه الذكرى الاليمة واهتم الملك فيصل الاول شخصياً بهذه المراسيم وحضر بنفسه العديد من تلك التي تقام في مدينة الكاظمية المقدسة , وكرم القائمين عليها(الوردي ، ص١٢٨-١٢٩).

والواقع ان الملك فيصل كان يدرك حساسية هذه المراسيم عند الشيعة وما تحمله ذاكرتهم الجمعية من ظلامات تاريخية بشأنها (الوردي ، ج٢، ص١١٨)

لذى حرص على كسب الشيعة سواء قيادات دينية وعشائرية ووجهاء محلات والفئات الاخرى ولا سيما وانه يعلم ان موافقة الشيعة عليه على الرغم من كونه سني المذهب جاء بوصفه من ينتمي لأسرة تنتسب إلى أهل البيت عليهم السلام ومعتدلة علاوة على ان الدستور المزمع اعلانه يتضمن حرية العبادة والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

سادت مدينة الكاظمية المقدسة عند حلول شهر محرم عام ١٣٤٦/ هـ الموافق ٢ تموز ١٩٢٧، أجواء مشحونة بالتوتر تجاه الحكومة ، وقفت خلفها أسباب عديدة فقد شهد العام ١٩٢٧ حدثان عدهما المواطنون الشيعة جزءاً من سياسة التهميش ومحاولات السلطة في صهرهم في بوتقة الدولة من دون نيلهم لحقوقهم السياسية

الكاملة بما يتناسب وثقلهم السكاني تمثل الحدث الاول بإصدار المدرس السوري المنتدب للتدريس في المدارس العراقية (ثانوية بغداد المركزية) أنيس نصولي كتابه « الدولة الاموية في الشام » والذي رآه الشيعة ينتقص من رموزهم الدينية ويمجد أعدائهم ويطعن بعقائدهم الدينية والطعن في عروبتهم وإخلاصهم للدولة العراقية الامر الذي فجر احتجاجات كبيرة(نقاش ، ١٩٩٨، ص ١٦٠؛ المميز ، ١٩٢-١٩٣)، وصفها تقرير بريطاني الحادثة بأنها فتحت» احتكاك بين السنة والشيعة وأنها الحادثة الأولى التي اثارت البغضاء الطائفية»(العقيلي٢٠١٦،ص١٤٣)،مما دفع الحكومة إلى إنهاء خدمات النصولي.

لم يكن فيصل بعيدا عن احداث النصولي لعل ابرز ما يميز سياسته في هذا المجال هو وقوفه بصدق ضد كل ما كان من شأنه أن يثير النعرات الطائفية بين ابناء المجتمع الواحد وللاستدلال نكتفي هنا بايراد نموذج لموقفه من كتاب النصولي إذ كانت مسؤولية التعليم بإشراف ساطع الحصري والمعروف بميوله القومية وهو المسؤول عن استقدام انيس النصولي ولم يكن فيصل راضيًا عن سياسة الحصري التعليمية وزادت الفجوة بينهما بعد احداث النصولي وهو ما يؤكده الشاعر محمد مهدي الجواهري الذي عمل في البلاط الملكي بالقول:»وفي خلال فترة بقائي في البلاط لأكثر من ثلاث سنوات لم أره يدخل على الملك إلا مرة واحدة، ولخمس دقائق، فقط كان فيصل غاضباً عليه' إذ بينما كان الملك يحاول انقاذ العراق من سموم الطائفية،كان ساطع يسهم في تأجيج جمراتها المحرقات،...كان الملك فيصل والحق يقال لا يريد أن يبقي المسحوقين في العهد العثماني لا الشيعة ولا غيرهم على حالهم، وبدأت فترة التقاط الشباب الناشئ فضلا عن اللامع من هنا وهناك وكان هذه صورة من البوم السياسة المرسومة للعهد الوطني الجديد»(الجواهري، ٢٠٠٥،ص١٧٠).

أما الحدث الثاني فتمثل برفع حكومة جعفر العسكري الثانية (٢١تشرين ١٩٢٦-٨كانون ١٩٢٨) قانون الدفاع الوطني (التجنيد الإلزامي)الى مجلس النواب العراقي لمناقشته (م.م.ن ، ١٩٢٧، ص١٢٨٦-١٢٨٧)

والذي رفضته القوى الشيعية المدنية والعشائرية بشدة لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية (عبد الواحد ، ٢٠١٦، ص ٣٠-٣١).

ليس من الحكمة الافتراض أن فيصلاً لم يكن على دراية وافية برد الفعل الشعبي لقانون الخدمة الالزامي فقد رفضته العشائر وأن الأمر سوف لن يتغير جوهرياً وستبقى بريطانيا محافظة على سيطرتها على العراق(نعمه، ١٩٨٨،ص١٩١).

بحلول صيف عام ١٩٢٧ بلغت التوترات في المجتمع الشيعي ذروتها. كان هناك عدد من الحوادث بصرف النظر عن حادثة النصولي أو التجنيد الالزامي التي أدت إلى تأجيج مشاعر الشيعة، منها ان الحكومة رفضت في البداية منح حزب النهضة الشيعي ترخيص لادارة صحيفة له، ومن ثم وضعت الية لتقييم الايرادات والتي أثرت بشكل غير متناسب على صغار شيوخ الشيعة والفلاحين في الجنوب(علاوي،ص٦٥٧).

عبر الشيعة عن مطالبهم من الحكومات العراقية المتعاقبة وقد تضمنت مطالبهم مشاركة اكبر في الحكم والبرلمان، الخدمة المدنية ،وتدريس الفقه الشيعي في مدرسة الحقوق، والقيام بتغييرات في نظام جباية الضرائب في الجنوب الريفي(دويشا ،٢٠١٢،ص١٣٩).

ان موجة السخط التي بينتها العوامل اعلاه جعلت من احياء مراسيم العزاء الحسينية في شهر محرم فرصة للشيعة للتعبير عن سخطهم من سياسات الحكومات المتعاقبة كلما اشتدت حدة ما يعتقدونه ظلامات بحقهم وحق الوطن مثل التمييز السياسي والتماهي مع سلطات الانتداب البريطاني وبدورها كانت هذه الحكومات تسعى إلى تقنين هذه المراسيم والسيطرة عليها قدر المستطاع خشية من استغلالها سياسياً وتحويلها إلى انتفاضة عارمة ويتجسد ذلك بوضوح في حادثة موكب منطقة الكريمات المتوجه إلى الكاظمية يوم عاشوراء المصادف ٣١ تموز ١٩٢٧ حينما جرت مصادمات بين القوات الامنية والمعزين وصفتها التحقيقات التي اجرتها وزارة الداخلية بأنها جريمة بدافع التهييج يعاقب عليها قانون العقوبات البغدادي(دويشا ،٢٠١٢،ص١٣٩).

شعرت حكومة جعفر العسكري بتوتر الوضع الامني فأوعزت إلى وزارة الدفاع بمعالجة الموضوع والتي بدورها سألت متصرف لواء بغداد عبد الله الصانع المسؤول عن شرطة لواء بغداد عما اذا كانت الكاظمية تحتاج إلى ارسال جنود مسلحين لتأمين المآتم الاعتيادية لمساعدة الشرطة لحفظ الامن فكان الجواب عدم الحاجة لهذا الاجراء لا سيما وان الايام السبعة الاولى قد مرت من دون حدوث حادثاً ولكن وزارة الدفاع ارسلت في صبيحة يوم عاشوراء (٨٧٩) جندياً غير مسلح بقيادة (٤) ضباط مسلحين مع (٢٠) من مأموري الانضباط العسكري تحت اشراف الضابط محي الدين السهروردي واعطيت الاوامر للجنود بعدم التدخل بشؤون الاهالي والمعزين (الحسني، ج٢،ص١٠٩).

وكانت قوات الشرطة المتواجدة في منطقة الكاظمية تحت اشراف مدير شرطة لواء بغداد حسام الدين جمعة شخصياً ، مؤلفة من (١٢٦) شرطيًا من المشاة و(٣٥) شرطياً من الخيالة مسلحين بمسدسات. تواجد حوالي (٦٠) شرطياً منها داخل الصحن والباقي من شرطة المشاة وزعوا منتشرين داخل البلدة وقسم منهم رافقوا مواكب العزاء اما شرطة الخيالة فبقيت في سراي الكاظمية تطلب عند الحاجة (الحسني، ج٢،ص١٠٩).

في صباح ذلك اليوم بدأت مواكب التطبير بالتوافد على الصحن الكاظمي كعادتها كل عام، وقد حصل بشكل مفاجئ تدافع وفوضى سببه كما نقلت الصحافة تحرش بعض الجنود ببعض النساء اعقبها صدام بين اهالي الكاظمية وقوات الأمن من جيش وشرطة وتعزيزات من الانضباط العسكري، فضلاً عن شرطة المدينة وانتشرت هذه القوة في كل ارجاء الصحن والمناطق الخارجية المحيطة به، استعملت في هذا الصدام كل أنواع الاسلحة النارية والجارحة، مما ادى إلى وقوع العديد من الضحايا بين قتيل وجريح ومفقود (ملفات وزارة الطيران، ٢٣/ **٢٦٦ اكس ام ٤٥٨٣** ، ٦٩ – اي . بي . دي / ٣٥ ، تقرير ضابط الخدمة لخاص في بغداد،في١٠ تموز ١٩٢٧، و ٨١ ، ص ٩٥) وكان متصرف لواء بغداد متواجد بمقر سراي الكاظمية تحسباً لتطور الاحداث في صباح يوم العاشر من محرم ، اما المفتش الاداري البريطاني فكان متواجد بمركز شرطة الاعظمية في جانب الرصافة (الاوقات البغدادية ، العدد ٤٦٦٦، ١٥ أب ١٩٢٧).

تم تطويق المدينة وعزلها عن بغداد عن طريق قطع المواصلات الرئيسة وهي خط (التراموراي) بجانب الكرخ وجسر الاعظمية بجانب الرصافة وتم استدعاء

كتيبة مدججة بالسلاح غير ان المفتش البريطاني حال دون وصولها إلى الكاظمية اذ شعر بخطورة ذلك التصرف الذي لم يشعر به الساسة والمسؤولون العراقيون(الخليلي ج٩، ١٩٨٧، ص ٢٩٧-١٩٨؛ العراق ، العدد ٢٢١٨، ١٥ أب ١٩٢٧).

كان مدير شرطة لواء بغداد حسام الدين جمعة يقف في احدى الشرف المطلة على الصحن الشريف وقد امر الشرطة بإطلاق النار في الهواء لتفريق الحشود وفرض الامن ، إلا ان هذا لم يوقف القتال ثم اصدر اوامره بإغلاق ابواب الحصن الكاظمي إلا باباً واحداً وطلب من الجنود الدخول إلى المسجد تحت حماية الشرطة (د.ك.و، ملفات وزارة الطيران ، رقم الملفة ٢٣/ ٢٢٦- اكس / ام ٤٥٨٣، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب - السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة العامة ، في ١٠ تموز ١٩٢٧، و٨١، ص٩٥).

وعمل على تنظيم قوات الشرطة وحال بين الاهالي وقوات الجيش للحفاظ على ارواح الجنود وتقليل الخسائر البشرية بين الطرفين وتم ذلك بالفعل واستطاعت قوة الشرطة التي كانت بإمرته من حماية الجنود ثم اصدر اوامره بأخلاء الطريق من الحشود الهائلة الموجودة في الخارج حتى تمكن الجنود من مغادرة المدينة وعند عودتهم إلى بغداد استراحوا لفترة قصيرة في البساتين القريبة بعد ان امنت الشرطة مغادرتهم (الملفة نفسها ، و٨١، ص٩٦)

وتمكن من تحقيق نتائج طيبة رغم تعرضهم للضرب المبرح حتى انه اصيب بجروح كبيرة بجسمه واغمي عليه من شدة التعب والإنهاك وعلى اثر ذلك طلب متصرف لواء بغداد عبد الله الصانع من وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني تقدير جهود مدير شرطة لواء بغداد لأعماله المتميزة خلال هذه الحادثة وبالفعل تم منحه

كتاب شكر وتقدير (جارالله،٢٠٢١،ص١٠٦)ان هذه الاجراءات تركت اثراً سيئاً على الحكومة واتهمت بالطائفية واحيلت الملفات إلى القضاء (الحسني، ٢٠١٤، ص١١٦)

اصدرت وزارة الداخلية بياناً مقتضباً إثر هذه الحادثة جاء فيه : « وقع نزاع طفيف في ١٠ محرم في الكاظمية بين امرأة وطفل ونشأ عن حيلولة بينهما وبين مشاهدة المواكب فأدى إلى مشاجرة ومضاربات مؤسفة بين الرعاع]كذا[والجنود الذين حضروا المأتم حسب العادة غير مسحلين وقد اسفر ذلك الحادث عن اربع حوادث ووفاة واحد من الجنود وثلاثة من الاهلين وجرح ثمان وأربعين من الجند وواحد من الشرطة وسبع من الاهلين وقد اعيدت السكينة حالاً من قبل الشرطة «(العراق ، العدد ٢١٨٩، ١٢ تموز ١٩٢٧؛ الزمان ، العدد ١ ، ١١ تموز ١٩٢٧).

في حين هناك رواية أخرى ينقلها علي عبد الامير علاوي عن احداث الكاظمية تخالف ما جاءت به وزارة الداخلية» تفاقم استياء الشيعة عند إحياء ذكرى محرم التي حلت في بداية تموز ١٩٢٧ حيث تجمع حشد كبير في اليوم العاشر من الشهر (عاشوراء) في الكاظمية حيث وصلت المشاعر إلى ذروتها وبعيداً عن الشعارات والهتافات الدينية المعتادة كان الحشد يهتف أيضاً بشعارات مناهضة للحكومة وشخص الملك أطلقت مفرزة قوامها ما يقرب من الف جندي بقيادة ضابط معروف بالولاء لنوري السعيد والتي كانت هناك ظاهرياً لضمان الحفاظ على النظام» (علاوي، ص٦٥٧-٦٥٨).

وجدت دار الاعتماد البريطانية أن الفرصة سانحة لها للتدخل والضغط على الملك فيصل بعد المماطلات البريطانية بشأن تعديل معاهدة ١٩٢٢-١٩٢٦ فكتبت

للاستفهام من الملك فيصل عن ما وصفته بـ»الاضطرابات التي حدثت في الكاظمية» والتي اسمتها في تقريرها بـ»أحداث الشغب» وطلبت التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الاضطراب(ظاهر،٢٠١٨،ص٢٦٦).

المحور الثالث:

معالجة الملك فيصل لحادثة الكاظمية

ولتدبر الموقف امر الملك فيصل الاول وزير العدلية بتشكيل هيئة خاصة للتحقيق في الحادث برئاسة المستر بريجارد (Barijarid) رئيس المحكمة الكبرى في بغداد وعضوية جعفر حمندي حاكم الصلح في الكاظمية والعقيد شاكر عبد الوهاب الذي استبدل بالعقيد محي سليم نائب الاحكام في مقر الجيش العام ممثلاً عن وزارة الدفاع اجتمعت الهيئة في بهو مجلس التمييز يوم ١١ تموز للتحقيق في الحادث واستمعت إلى شهادة متصرف لواء بغداد ومدير شرطة اللواء وشهادة اخرين حول الحادثة (العراق ، العدد ٢١٩٢، ١٥ تموز ١٩٢٧؛ العكام، ص٢٢٨).

لكن الهيئة لم تحدد الاسباب الحقيقية للحادث وانما اكتفت بإلقاء المسؤولية على آمر الانضباط العسكري في الصحن دون غيره بوصفه مقصراً بذريعة تقصيره في المراقبة الصحيحة وبالتالي وقع التشويش وانه امر بإطلاق النار في حين لم تكن هناك حاجة لإطلاق النار ومنعهم في وقت كانت الحاجة اليه بمعنى انه لم يقدر الموقف بحسب مقتضيات الحالة (الأوقات البغدادية ، العدد ٤٦٣٨، ١٣ تموز١٩٢٧)

اكملت الهيئة التحقيقية مهامها في حادثة الكاظمية اذ استمعت إلى شهادة ما لا يقل عن (٩٥) شاهداً وعقدت في صباح يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ أولى جلساتها التي

ضمت بعض الحكام وحاكم العدل وممثل عن الجيش وحققت في فقدان خمسة من الجنود لم يعودوا إلى مقار عملهم وتبين لاحقاً انهم ذهبوا إلى منازلهم (د.ك.و ،ملفات وزارة الطيران ، رقم الملفة ٢٣/ ٢٢٦- اكس / ام ٤٥٨٣ ، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب - السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ١٤ تموز ١٩٢٧ ، و٨٤، ص١٠١) وخلال عقد جلسات التحقيق جرى تبليغ محرري الصحف المحلية بعدم نشر اي شيء ما عدا ما توافق عليه الحكومة كما منع الاهالي من دخول قاعة المحكمة بحجة ان بعض الشهود البريطانيين قد وضحوا قضايا سياسية حساسة فضلاً عن حماية الشهود من عدم نشر اسمائهم بصورة علنية (الملفة نفسها ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، ١٦ تموز ١٩٢٧ ، و٨٨، ص١١١؛ النهضة العراقية ، العدد ١ ، ١٠ أب ١٩٢٧)

وكان من ضمن الشهود آمر المنطقة الجنوبية رؤوف بك الجيبة جي الذي شهد إمام هيئة التحقيق بانه استشعر بفقدان روح الصداقة والمودة بين الاهالي والجنود منذ دخوله صحن الكاظمية الصباح الباكر، كما ان اللجنة صرحت في الفقرة ١٤ من تقريرها بأنه لو كان مأموروا الانضباط تحت مراقبة صحيحة لما حدث تشويش وتقول في الفقرة ١٣ من التقرير إن آمر الانضباط أمر مأموري الانضباط في الصحن بأن يطلق الرصاص أو أنه لم يأمر بإطلاقه بل عجز عن القيام بوظيفته بمراقبته اياهم ومنعهم من إطلاق الرصاص (الحسني ،ص١١٠).

وبعد اكمال هيئة التحقيق لعملها يوم ٢٣ تموز ١٩٢٧ اهملت كافة الحوادث الاخرى عدا قضية امر الانضباط العسكري الذي كان محجوزاً في المستشفى بعد تعرضه لإصابة في الحادثة على ذمة التحقيق(د.ك.و ، ملفات وزارة الطيران ، رقم

الملفة ٢٣/ ٢٢٦- اكس / ام ٤٥٨٣، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب - السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ١٩ تموز ١٩٢٧،و ٩١، ص١١١)

وقدمت الاوراق التحقيقية إلى محكمة عسكرية لمحاكمته ومن معه من جنود الانضباط العسكري الذين كانوا معه اثناء الحادثة (الملفة نفسها ، تقارير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٢٣ تموز ١٩٢٧ ، و٩٤، ص١١٧)

جرت محاكمة المتهم الاول في الحادثة محي الدين السهروردي في ٢٧ تموز ١٩٢٧ ولم يحضر من الشهود الاربع والعشرون الذين شخصوا محي الدين إلا ثلاثة فقط وعلى ما يبدو ان الشهود قد تعرضوا إلى التهديد من قبل عناصر مدنية (الملفة نفسها ، تقارير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٨ تموز ١٩٢٧ ، و٨٧، ص١٠٥) وقد اكدوا في شهادتهم ان المتهم هو من اطلق النار على الاهالي قبل الاخرين، اخفقت المحكمة بالتوصل إلى نتائج اذ ادعى جعفر حمندي حاكم الصلح في الكاظمية ان اسلوب المحكمة لم يجر وفق السياقات القانونية ، اما ممثل الجيش فقد ادعى عكس ذلك (الملفة نفسها ، تقارير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٢٨ تموز ١٩٢٧ ، و٩٤، ص١١٨)

وعلى إثر ذلك كان الخلاف في الرأي بين اعضاء المحكمة حال دون اعلان الحكم القضائي الذي كان يرى فيه حاكم التحقيق ان بعض فقرات التحقيق غير مكتملة بينما عارض ممثل الجيش ذلك بحجة ان التقرير كامل ، كانت التهمة الموجه إلى امر الانضباط العسكري هي مقتل احد المدنيين بمسدس عسكري وقد رفض ممثل الجيش قبول هذه القضية وقال بانه لا يوجد لوم على الجيش حيث يمتلك المدنيون والشرطة مثل هذه المسدسات وأوصت المحكمة بضرورة اقصاء امر الانضباط

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

العسكري من الجيش وبالرغم من معارضة ممثل الجيش لهذه التوصية إلا أنه اضطر لقبولها بعد اصرار اغلبية اعضاء المحكمة عليها (د.ك.و ، ملفات وزارة الطيران ، رقم الملفة ٢٣/ ٢٢٦- اكس / ام ٤٥٨٣، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٣ أب ١٩٢٧، و١٠٢، ص١٣٠)

إن عدم الاخذ بالحسبان شهادة شهود العيان وتشخيصهم للمتهم ومماطلة ممثل الجيش في حادثة الكاظمية ادى إلى تذمر بعض ساسة الشيعة من وقائع سير المحكمة (الملفة نفسها ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ا أب ١٩٢٧، و١٠٠، ص١٢٦)

اذ عقدوا اجتماعات خلال يومي (٣و٤) اب تمخضت هذه الاجتماعات عن تحميل الحكومة للنتائج غير المنصفة في عملية التحقيق وانهم سيطلبون احالة القضية إلى المحاكم المدنية(الملفة نفسها ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٥ أب ١٩٢٧ ، و١٠٣، ص١٣١)

لا سيما بعد ورود معلومات تؤكد ان الملك فيصل الاول التقى بالمتهم الاول ووعده بترقيته إلى رتبة رائد ومنحه رواتب لثلاثة اشهر (الملفة نفسها ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٩ أب ١٩٢٧، و١٠٦، ص١٣٦).

وعلى هذا الاساس قامت لجنة تضم اعضاء من وزارة العدلية وسكرتارية مجلس الوزراء بفحص تقرير حادثة الكاظمية ووجدوا بأنه لا توجد مسوّغات لتحويل القضية إلى محاكم مدنية وأحيلت اوراق القضية كافة إلى السلطات العسكرية لوزارة الدفاع فضلاً عن وضع المتهم الاول تحت مراقبة الشرطة في المستشفى وادراج اسمه في قائمة المفصولين (الملفة نفسها ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ١٢ أب ١٩٢٧، و١١٠، ص١٤٢)

وعلى ما يبدو انها محاولة من الحكومة للتخفيف من الاحتقان السياسي.

عرضت القضية يوم ٢٥ أب ١٩٢٧ على المحكمة العسكرية وقد حضر المحامي حمدي صدر الدين احد المحامين المشهورين في بغداد جاء مع الملك فيصل الاول من سوريا وصديق كل من رئيس الوزراء جعفر العسكري ونوري السعيد (الملفة نفسها ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٢٤ أب ١٩٢٧، و١١٧، ص١٥٢)

ووجدت المحكمة ان امر الانضباط العسكري غير مذنب بشأن التهمة الموجهة اليه واحيلت الاوراق إلى وزارة الدفاع لغرض المصادقة عليها (د.ك.و، ملفات وزارة الطيران ، رقم الملفة ٢٣ / ٢٢٦- اكس / ام ٤٥٨٣، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب – السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة ، في ٢٥ أب ١٩٢٧، و١١٨، ص١٥٣)

وعلى كل حال فقد راعت المحكمة الجانب السياسي فهي لم تجرم اي من الطرفين المتسببين بالحادثة سواء من طرف القوات الامنية أو الاهالي على الرغم من وجود ادلة كافية قدمها الشهود في المحكمة وبذلك برئت ساحة امر الانضباط العسكري لعدم كفاية الادلة (فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ،٢٠٠٣. ، ص١٩٥).

عندما وجدت لجنة التحقيق أن الضابط المسؤول لم يكن مسؤولاً على نحو مباشر عن الاضطرابات ولكنه مع ذلك كان مهملاً في واجباته أمر فيصل بمحاكمته إمام المحكمة العسكرية غض الضباط من تعرض احدهم لهذه المحنة، لكن فيصل كان مصراً، لقد كان هذا ثمناً زهيداً يجب دفعه لمنع مزيد من اغتراب الطائفة الشيعية عن حكمه (علاوي ،ص٦٥٨).

مما لا شك فيه ان اسباب حادثة الكاظمية الحقيقية هي ابعد من ان تكون عرضية ويعكس ذلك بوضوح تداعياتها المباشرة على السلم الأهلي وبعدما انقسم المجتمع البغدادي ما بين محتج على الاجراءات الحكومية بوصفها جزءاً من سياسة ممنهجة لإخضاع مكون معين وبين مؤيد لها (نقاش ، ١٦٢-١٦٣).

ومن الجدير ذكره أن التقرير البريطاني إلى عصبة الامم عام ١٩٢٧ عن ادارة العراق سلط الضوء عن ما وصفه بـ « الاحتكاك السني الشيعي » والذي عد الحادثة جزءًا من صراع الارادات بين القوى الشيعية الراغبة بالحصول على دور اكبر في ادارة العراق وبين الحكومة ذات الغالبية السنية وبالطبع لم يشر التقرير لا من قريب أو بعيد إلى المسؤولية السياسية والادبية لبريطانيا في حصول هذا الصراع بوصفها الدولة المنتدبة على العراق والتي يقع على عاتقها تأسيس دولة حديثة تلبي طموح جميع سكان العراق (بدر ، ص ٣٤)

والواقع ان ما اشار اليه التقرير في هذه الجزئية لم يجانب الصواب ولكنه كما اسلفنا لم يضعها في خانة النتيجة الحتمية لسياسة بريطانيا القائمة على مبدأ فرق تسد بل في خانة السبب اي واقع حال الوضع السياسي والاجتماعي في العراق حيث وجدت القوى الشيعية المدنية والعشائرية بغياب التأثير السياسي للمرجعيات الدينية الكبرى وفرصة لملء الفراغ القيادي -ان جاز التعبير - وخير دليل على ذلك نشاط حزب النهضة (العمر ، ١٩٧٨، ص٧١-٩٠) السياسي المتزايد عام ١٩٢٧ ومحاولة شخصيات عشائرية ومدنية تأسيس حزب سياسي شيعي (بدر ، ص٨٩-١٠٢)

بالمقابل وجد اقطاب السياسة المهيمنين على القرار الحكومي ضرورة تصعيد الاوضاع بغية قطع الطريق إمام اي منافسين سيتطلب ارضائهم تقديم تنازلات

سياسية وصرف الانظار عن القضية الاكبر للمجتمع العراقي وهي المطالبة بأنهاء الانتداب والحصول على الاستقلال التام إلى قضية ذات بعد طائفي.

ولا غرابة أن نجد الشرطة قد همش دورها منذ البداية بعدما ارسلت وزارة الدفاع الجنود إلى الكاظمية على الرغم من تأكيد متصرف لواء بغداد عدم الحاجة لهذا الاجراء فضلاً عن انكار جعفر العسكري موافقته على ارسال الجنود على الرغم من أن زوجته نفسها كانت تعلم ان يوم العاشر من محرم سيجري فيه حدث خطير (سلغليت ، ص ١٩٥) فضلاً عن نشر جريدة العالم العربي تفاصيل التحقيقات في الحادثة التي من شأنها اثارة الرأي العام لتضمنها جمل طائفية مقيته (سلغليت ، ص ١٩٥).

فضلاً عن ذلك ألمح القائم بأعمال المندوب السامي البريطاني . ب . بور ديلون (B.BUR DILUN) إلى ان الاجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء جعفر العسكري كانت سبباً في اندلاع حادثة الكاظمية كما ذكر ايضاً ان شائعات قوية انطلقت قبل اسابيع من الحادث تقول بان السنة يعتزمون اثارة الفتنة خلال شهر محرم لإيقاع الشيعة في متاعب (نقاش ، ص١٩١) وهذا مؤشر على وجود قوى تريد اثارة الفتن الطائفية .

المحور الرابع: معالجة الملك فيصل للأزمة

ومن الجدير ذكره ان الملك فيصل الاول كان اكثر حرصاً من رئيس الوزراء فعمل على السلم الاهلي اذ عمل على اخماد ما يعكر صفوة السلم الاهلي من خلال تأكيد ان تكون جلسات هيئة التحقيق سرية كي لا تنشر في الصحف لان نشرها يهيج الخواطر ويترك اثراً في النفوس فضلاً عن اجراءات عملية اخرى (دار الكتب

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

والوثائق الوطنية، ملفات وزارة الطيران ، رقم الملفة ٢٣/ ٢٢٦- اكس / ام ٤٥٨٣ ، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب – السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة الخاصة، في ١٦ تموز ١٩٢٧ ، و٨٧، ص١٠٥؛ الملفة نفسها ،و٨٨ ، ص١٠٧؛ الحسني ، ، ص١٦٦).

وفي اليوم التالي للحادثة كلف الملك السيد محمد الصدر بتقديم اعتذاره لأهالي الضحايا وأرسل رئيس التشريفات في البلاط الملكي وهو من أهالي الكاظمية السيد باقر الحسني لتوزيع مبالغ من الأموال على الأسر المتضررة وهو إعطاء مبلغ قدره (١٠٠٠) روبية لكل أسرة مع تيلم مائة روبية شهرياً وتوزيع مبلغ قدره (٥٠٠) روبية لكل جريح إلا ان الأسر رفضت استلام هذه الأموال كما قام بزيارة الجرحى من الأهالي والقوات الأمنية في المستشفى العسكري فضلاً عن توزيع مبالغ نقدية قدرها (٢٠٠٠) روبية لضحايا القوات الأمنية والتي تم قبولها (جارالله ،ص١١١).

أما الصحف السنية كصحيفة العراق فحملت مقالات تحمل على الشيعة حملات عنيفة نسبت إليهم سبب هذه الاضطراب لأجل غاياتهم الخاصة وطالبت بانزال العقاب الشديد بهم،فأمر الملك بتعطيل تلك الصحف على الفور(العكام ،ص٢٢٨).

ووقف بحزم من أمين الجرجفجي زعيم حزب النهضة الذي شن هجومًا ضد فيصل والحكومة العراقية في صحيفته النهضة التي بدأ يصدرها فور مغادرة الملك، وكانت مقالات هذه الصحيفة المريرة قد أعدت بحيث تثير الحقد العام وزيادة مرارة المشاعر بين الشيعة والسنة، وبالمقابل رفض علماء الشيعة من جانبهم كل ما يعكر صفو العلاقات بين الطائفتين ،مما دفع الملك فيصل الأول إلى ابداء امتعاضه من

الجرجفجي فقرر مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الأول بإغلاق صحيفة (النهضة)على أساس أنها كانت تثير الخلافات بين الناس(حنا بطاطو ،٢٠١٠،ص٣٦٣-٣٦٤).

أثار غلق الصحيفة ردود فعل متباينة ولاسيما موجة الغضب من قبل سكان الالوية الجنوبية بحيث امطروا الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء والمعتمد البريطاني بسيل من برقيات الاحتجاج والتنديد بسبب غلق الصحيفة، مما دفع الملك لتهدئة الرأي العام بعد ان عدل عن غلق الصحيفة ومن ثم استقالة وزارة جعفر العسكري في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٧ التي علق عليها حادثة الكاظمية(الحسني،ص١١٥-١٤٥).

وجد الملك فيصل أن هناك مظلومية تطال الشيعة لاسيما ما بينته احداث الكاظمية والفجوة العميقة بينه وبين المواطنين الشيعة فوجه كتابًا سريًّا إلى الوزراء في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٨ يطلب منهم»إبداء عناية خاصة بأبناء الشيعة وذلك بتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدرتهم»،وذلك حسب وصفه بأن» لا يبقى مجال للتوهم الشائع بأنهم أقل حظاً من أبناء السنة في الاشتراك في الادارة العامة» (التكريتي ،ص٢٧٢).

وهذا التوجه يعود إلى الدراسة التي أعدت بالتعيينات الوزارية للشيعة على سبيل المثال خلال مدة الانتداب (١٧٧)فقط على الرغم من أن الشيعة يؤلفون(٥٠-٦٠٪)ولم يكن رئيس وزراء للشيعة طوال هذا الوقت(دافيس ،ص٨٨).

كانت الاجراءات التي اتخذها فيصل تنطلق من مخاوف حقيقية حول ضرورة معالجة مظالم الشيعة لكن طبيعته المعتدلة وفطرته السليمة كانت تقابلها

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

الانقسامات الطائفية العميقة وهياكل السلطة المتنامية في بغداد،لقد فضل هؤلاء بشدة النخب العربية السنية التي كان حكمه قائماً عليها جزئياً على الاقل مدّة من الزمان(علاوي،ص٦٥٩).

ومن بين من وجه نقدا لفيصل الاول بسبب تقربه من الشيعة السياسي المخضرم توفيق السويدي الذي بين ان سياسة فيصل سببت له» الضعف لأعتقاده بصحة بعض الأقوال بأن الجعفريين في البلاد مغموطو الحقوق وإذ فرض ان هذا الغمط موجوداً فأنه لم يوفق لمعالجته بالطريق المعقولاً إذ كان يريد الطفرة ليدخل العناصر الجعفرية في الحكم بدون اشتراط كفاءة وتحقيق مقدرة باعتبار أن هؤلاء فاتهم السهم في الماضي فوجب الاستعجال بشأنهم للتعويض»(السويدي، ١٩٨٧،ص٢٤).

-كانت أحداث الكاظمية تمثل أحد أهم التحديات التي واجهت الدولة العراقية عقب تشكيلها في ٢٣ آب ١٩٢١ ولتعط انطباعا حقيقيا لدى الطائفة الشيعية عن التعامل الجدي من قبل الحكومة لما يتعرضون له من مظالم ومضايقات في إحياء مشاعرهم الدينية.

-لم يكن فيصل بعيدا عن الصورة الواقعية للمجتمع العراقي فقد لخص في قرارة نفسه ضرورة العمل جديا لرفع بعض المظالم التي لحقت بالطائفة الشيعية من مضايقات وإبعاد وتهميش في اشراكهم في المؤسسات الحكومية وهذا يعد تشخيصًا واقعيًّا وصريح لجوهر الأزمة.

-حاول الملك فيصل العمل على تهدئة الجماهير الغاضبة عقب احداث زيارة الكاظمية التي وجد منها مناسبة للتقرب اكثر للشعب وحاول ان يعط انطباعا في نفوس المحتجين على جديته في التعامل بحزم مع المقصرين والمتسببين في احداث

الكاظمية رغم ما خلقته من فجوة بينه وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت نسب التهم اليها.

-تعامل الملك بحكمه ودراية لمعالجة الازمة إلى حد ما عندما انتدب الشخصية الدينية السيد محمد الصدر لتقديم واجب العزاء والاعتذار لضحايا الكاظمية.

-لم يتهاون الملك مع مثيري الفتن والاضطرابات ولاسيما الصحف التي بدأت تثير النعرات الطائفية وعمل على اغلاقها ثم الاستجابة بإعادة صدور جريدة النهضة بعد المناشدات التي وصلته من ابناء الطائفة كي لا يفسر الموضوع بأنه نوع من انواع تكميم صوت الطائفة الشيعية.

-إن حادث الكاظمية لم يكن الحدث الأخير ابان زيارة الأربعين بل سيتبعه العديد من الحوادث والتي سيكون للباحثين الدور في البحث والاستقصاء عنها.

قائمة المصادر

الوثائق

١.- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٧.

٢.- وزارة الداخلية، الملفة رقم ٩٨٦/ ٣٢٠٥٠، عنوانها، الاحكام، تاريخها، ١٩٢٣-١٩٢٧.

٣.- الملفة رقم، ٧٦٢/ ٣٢٠٥٠، عنوانها مقررات مجلس الوزراء، تاريخها ١٩٢٧.

٤.- ملفات وزارة الطيران، ٢٣/ ٢٦٦ اكس ام ٤٥٨٣، ٦٩- اي. بي. دي/ ٣٥، تقرير ضابط الخدمة لخاص في بغداد، في ١٠ تموز ١٩٢٧، و ٨١.

٥.- دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الطيران، رقم الملفة ٢٣/ ٢٢٦- اكس / ام

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

٤٥٨٣، ملفات تقارير استخبارية وأحزاب – السنة والشيعة ، تقرير ضباط الخدمة العامة ، في ١٠ تموز ١٩٢٧، و٨١، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١٠، ١١٧، ١١٨.

الكتب العربية والمعربة :-

٦.- إريك دافيس، مذكرات دولة(السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث)،ترجمة :حاتم عبدالهادي،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠٠٨.

٧.- إسحاق نقاش ، شيعة العراق ، انتشارات المكتبة الحيدرية، ط١، مدينة قم ، ١٩٩٨.

٨.- باقر السيد احمد الحسني، ذكريات من مسيرة الحكم الوطني الملكي في العراق رؤية من داخل البلاط الملكي ، تقديم وتعليق ، نزار باقر الحسني ، دار الاديب ، عمان ، ٢٠١٤.

٩.-توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، دار رياض الريس للنشر،لندن،١٩٨٧

١٠.- جعفر الخليلي ، موسوعة العتبات المقدسة ، ج٩ ، القسم الأول ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٨٧.

١١.- حسين عبد الواحد بدر ، سياسة (فرق تسد) البريطانية في العراق التقرير البريطاني عن إدارة العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٧ ، وتحليله على وفق معطيات الوقائع السياسية انموذجاً ، دار أبجد للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٦.

١٢.- حنا بطاطو ، العراق ، ٣ أجزاء ، منشورات دار القبس ، الكويت ، ٢٠١٠.

١٣.-سلام هاشم جارالله،تاريخ شرطة لواء بغداد ١٩٢١-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية،٢٠٢١.

١٤.- عبد المجيد كمال التكريتي ، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١.

١٥.-علي عبد الأمير علاوي ، فيصل الأول ملك العراق ، ترجمة سيمون اكر العباس

وغيث يوسف محفوظ ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ٢٠٢٢ .

١٦ .- عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق ، لندن ، ١٩٩١ .

١٧ .- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٦ ، مطبعة دجلة والفرات ، بيروت ، (د.ت) .

١٨ .- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٢ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط٧، ١٩٨٨ .

١٩ .- عبد الأمير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ ، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥ .

٢٠ .- عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية، ترجمة: مصطفى نعمان احمد،دار المرتضى،بغداد،٢٠١٢ .

٢١ .- فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧٨ .

٢٢ .- طارق مجيد تقي العقيلي ، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٦ .

٢٣ .- كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٢٤ .- محمد مهدي الجواهري ، مذكراتي ، منشورات دار المجتبى ، النجف ، ٢٠٠٥ .

٢٥ .- ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨ ، منشورات الجمل ، ٢٠٠٣ .

٢٦ .- محمد امين الاسدي ، تاريخ الكاظمية ، ج١ ، دار الوراق ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٢٧ .- وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٠-١٩٢٢ ، مطبعة دنكور الحديثة ، بغداد ، ١٩٣٤ .

مجلة علمية محكمة نصف سنوية c-karbala.com عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السادس لزيارة الاربعين /ايلول ٢٠٢٢/ الجزء الثالث

٢٨.- ياسين طه ظاهر ، دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، بغداد، ٢٠١٨.

الصحف

١.- الأوقات البغدادية

٢.- العراق

٣.- الزمان

٤.- العالم العربي

٥.- النهضة العراقية